معهد نيسان للوعي الديمقراطي

حماية وتحسين البيئة تبدأ من القانون

حماية وتحسين البيئة تبدأ من القانون

اعداد : زينب حسن كاظم

مراجعة : فلاح حسن الاميري

اشراف : د. نايف محسن عزيز

2020

المحتويات

- المقدمة
- منهجية البحث
- مشكلة البحث
- اهداف البحث
- المحور الاول :
  - اولاً : نظرة عامة حول قانون حماية وتحسين البيئة
  - ثانياً : مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات
- المحور الثاني: الرقابة والتنظيم المال لحماية البيئة .
  - اولاً : الرقابة البيئية
  - ثانياً : صندوق حماية البيئة
  - ثالثاً : الضريبة البيئية
- المحور الثالث : الشرطة البيئية ووجوب تفعيل دورها
  - اولاً : تأسيس الشرطة البيئية
  - ثانياً: اقسام الشرطة البيئية
  - ثالثاً: مهام الشرطة البيئية
- المحور الرابع :التجربة الالمانية في حماية بيئتها
  - اولاً : مقدمة عن التجربة الالمانية
  - ثانياً: اجراءات التنفيذ والنتائج المحققة
  - ثالثاً: المقارنة بين البيئة الالمانية والبيئة العراقية
- خاتمة
- توصيات
- قائمة المراجع

المقدمة :

يعد التلوث البيئي واحد من اهم المخاطر التي تهدد البيئة الانسانية في العراق لاسيما وان العراق عانى من كوارث بيئية عديدة كانت من اهم اسبابها الحروب التي تعرض لها العراق، والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه، والاحتلال الذي ادى الى تلوث كبير جراء المقذوفات الحربية والعمليات العسكرية مما أدى الى تهالك البنية التحتية العراقية، كل تلك الامور انعكست على رؤية المشرع العراقي بعد ان تفاقمت مشكلة التلوث وازدادت تعقيداتها، فالعراق بلد يعاني من ازمة بيئية حقيقية ولهذا فأن تحديد مسألة التلوث والملوثات تعد ضرورة، نظراً لكونها تمثل جوهر المشكلة، ويمكن اعتبار ان مصطلح العمل الملوث يمثل مفتاح التشريعات البيئية التي من خلالها يتم تحديد الادوات القانونية المناسبة لمكافحة التلوث وترتيب المسؤولية القانونية على مسبب الضرر البيئي سواء كان شخص عام او خاص، ومن خلال هذا تم تشريع قانون حماية وتحسين البيئة العراقية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ لأجل حماية وتحسين البيئة (الحد من اضرار التلوث من خلال ازالة ومعالجة الضرر الموجود فيها) والذي يتم بحسب رؤية المشرع من القانون من خلال الحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي، وذلك من خلال التعاون بين الجهات المختصة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال [1].

تضمن هذا القانون ٣٩ مادة موزعة الى عشرة فصول تناولت مختلف الجوانب التي تتعلق بشؤون البيئة .

وقد حدد قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة٢٠٠٩ مصطلح البيئة بأنه المحيط بجميع عناصره (الماء والهواء والتربة والكائنات الحية) الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ان المحافظة على عناصر البيئة التي تعد موردا اساسيا لانشطة الانسان، عن طريق الاستغلال الامثل وترشيد استهلاكها ومراعاة محدودية الانتاج، يضمن استمرار وجودنا ورفاهية اجيالنا القادمة، تقع المسؤولية الاكبر على المؤسسات الحكومية كونها صاحبة السلطة والقادرة على الادارة والتنفيذ بدعم منظمات المجتمع المدني فضلاً عن الدعم الاقليمي والعالمي في رسم السياسة البيئية ووضع القوانين والتشريعات الضامنة لحماية البيئة والعمل على تحسينها للمحافظة عليها من التلوث بكافة أنواعه، تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية قانون حماية وتحسين البيئة وطرق تفعيله للنهوض

[1] ملاحظات نقدية حول قانون حماية وتحسين البيئة في العراق http://fcdrs.com/law/31

بالواقع البيئي الى مستوى الطموح والرغبة في جعله مستداما بتعاون الجميع للوصول الى بيئة عراقية قابلة للحياة[2].

- منهجية البحث :

انقسمت هذه الورقة الى اربعة محاور مع خاتمة وتوصيات

المحور الاول تناول اولاً نظرة عامة حول قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 وعن ابرز المعرقلات والاشكالات لتفعيله كقانون نافذ يعمل به، وثانياً اخذنا مجلس حماية وتحسين البيئة في العراق الاشكالات والمعوقات.

وعرض المحور الثاني الرقابة والتنظيم المالي لحماية البيئة، وفي المحور الثالث بحثنا حول الشرطة البيئية ووجوب تفعيل دورها في المجتمع وكان في خاتمة الورقة ذكر التجربة الالمانية في تطبيق القوانين البيئية والقضاء على الملوثات .

- مشكلة البحث :

اشار الدستور العراقي الى موضوع البيئة بشكل خجول لا يتناسب مع حجم الكارثة البيئية في العراق فقد ذكر في المادة (33) من الدستور .

اولاً : لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.

ثانياً : تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها .[3]

وعلى الرغم من فقر المادة الدستورية التي تناولت موضوع البيئة الا ان ذكر البيئة وحق الفرد في العيش في بيئة سليمة هو خطوة ايجابية نحو الامام كما اقر قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 وقد نص القانون على ان يؤسس من كل محافظة مجلس حماية وتحسين البيئة الا ان هذه القوانين والمجالس لم تسعف حالة البيئة العراقية ويرجع السبب الاساسي في ذلك، ان المجالس قد غيبت عامل مهم في العمل من اجل ايقاف التدهور البيئي الا وهو مشاركة المواطنين فلا يمكن ان تتم حماية البيئة من قبل الجهات التنفيذية فقط بل يجب ان يكون هنالك دور ومشاركة

[2] ملاحظات نقدية حول قانون حماية وتحسين البيئة / مصدر سابق
[3] دستور العراق لعام ٢٠٠٥، http://www.miqpm.com/new/VShop-Images/Documents/dostor.pdf

للمواطنين في المراقبة البيئية بعيداً عن المحاصصات والمساومات الحزبية[4].

- **اهداف البحث :**

1- فصل وزارتي الصحة والبيئة الاتحادية التي تم دمجها بحسب القرار الصادر من قبل رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بتاريخ 16/اب/2015.
2- العمل على ايجاد تعاون مؤسساتي بين وزارة البيئة والصحة في العراق مع هيئة حماية وتحسين البيئة في اقليم كوردستان.
3- زيادة تشريعات البيئية الملزمة فلا يكفي قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 بل يجب تشريع قوانين واضحة تحدد علاقة التنمية ونشاطات البيئة[5] .
4- تفعيل النقد البيئي الفعال للمشاريع الخدمية والصحية .
5- ايجاد تعاون مشترك من قبل الهيئات المعنية لتفعيل دور المراقب البيئي.
6- تفعيل دور وزارة التخطيط فيما يخص مواضيع التنمية البيئية.
7- العمل على تخصيص قاضي بيئي في كل محافظة وزيادة التعاون بينه وبين الشرطة البيئية لاجل تفعيل دورها بصورة اكبر مع الاهتمام بالشرطة البيئية.
8- تسوية المشاكل بين الاقليم بشكل يضمن عدم الاضرار بمحافظات العراق الجنوبية بخصوص حصص المياه .
9- تفعيل مواد قانون (27) 2009 واجبار مؤسسات الدولة للعمل بها والانضباط والتقيد بها.
10- اتمام ما جاء بالقانون بتشكيل مجالس حماية البيئة الاتحادي منها والمحلية في المحافظات.

[4] رعد موسى الجبوري، التنمية المستدامة في العراق الجانب البيئي، الحوار المتمدن/r=0&aid=477689?www.m.ahewar.org/s.aspv]

[5] رعد موسى الجبوري، التنمية المستدامة في العراق الجانب البيئي، الحوار المتمدن/ مصدر سابق

المحور الاول

اولاً : نظرة حول قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27)لسنة 2009

تم تشريع قانون رقم (27) لسنة 2009 لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية بما يحقق الصحة والرفاهية والتنمية المستدامة مع نشر الوعي البيئي وتحقيق التعاون الدولي في تنفيذ المبادئ البيئية والدولية لأجل الحد من التلوث البيئي الناجم عن الممارسات الخاطئة، ويهدف الى تعزيز دور الاجهزة التنفيذية في تطبيق القرارات ومتابعة الاجراءات .

يحتوي هذا القانون على عشرة فصول الفصل الاول يدور حول الاهداف والتعاريف بالبيئة والملوثات وكذلك المحددات البيئية وكان الفصل الثاني عن مجلس حماية وتحسين البيئة وتناول الفصل الثالث مجالس حماية وتحسين البيئة في المحافظات والفصل الرابع دار حول احكام حماية البيئة واخذ الفصل الخامس من القانون الرقابة البيئية وتضمن الفصل السادس صندوق حماية البيئة اما الفصل السابع فقد كان حول المكافأة والفصل الثامن تناول التعويضات عن الاضرار وكان الفصل التاسع يدور حول الاحكام العقابية وفي خاتمة فصول القانون كان احكام ختامية حول القانون[6] .

سعى المشرع العراقي الى اتخاذ العديد من الاساليب والتقنيات كلها تهدف الى محاولة الحد من مشاكل التلوث والسعي الى القضاء عليها من جهة وتوقعها وتفاديها والوقاية منها في المستقبل من جهة اخرى لكن في خضم تطبيق هذه الآليات تصطدم حماية البيئة بعدة معوقات وعقبات تحول دون الحماية الفعلية للبيئة، وبما ان حماية البيئة تحمل في طياتها العديد من المجالات المتداخلة، فأن العقبات التي تواجهها تكون هي الاخرى متناثرة بين هذه المجالات، وقد حدد معهد نيسان بحسب ما التمسه من نتائج الاستبيانات و اللقاءات التي تم اجرائها، حدد بعض المعوقات في عدة مجالات منها:

المجال القانوني : حيث اصدر المشرع القانوني في العراق مجموعة من القوانين التي تهدف في المحافظة على البيئة الا ان هنالك تخبط كبير في تطبيقه .

---

[6] قاعدة التشريعات العراقية، قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧)لسنة ٢٠٠٩

المجال الاداري: ان عملية الدمج لوزارتي الصحة والبيئة بوزارة واحدة ادى الى ارباك سير قانون رقم (27) لسنة 2009 وذلك نظراً للمشاكل الكبيرة التي تقع على عاتق وزارة الصحة مما يؤدي ذلك الى تراجع في المجال البيئي وفي تطبيق قانون حماية وتحسين البيئة .

المجال الاقتصادي: من المؤكد ان هنالك ترابط كبير في مجال البيئة والاستثمار الاقتصادي وان اقتصاد العراق يعتمد بصورة كبيرة على النفط وهذا ما يؤدي الى كثرة الملوثات وصعوبة تطبيق القانون بسبب عدم الخطوات الجدية لتطبيقة في مجال تقويم الاثر البيئي للمشاريع وفي مجال الضريبة البيئية فلا تزال هذه التشريعات حبر على ورق.

المجال التنفيذي: ان من اهم معوقات تطبيق القانون هو النقص الكبير في الكوادر البشرية المدربة ذات المهارات العالية في التخصص البيئي لاجل تطبيق القانون البيئي على المستوى المحلي والدولي .

اما في القضاء: فيعد غياب القاضي البيئي، او التخصص في حسم القضايا التي تتعلق بالعقوبات البيئية بات ان يكون معدوما في دور العدالة، مما ادى الى اهمال وتسخيف الجرائم البيئية بعد غياب انعدام العقاب.

ثانياً: مجلس حماية وتحسين البيئة

جاء في نص حماية وتحسين البيئة في المادة رقم (3) على وجوب انشاء مجلس يدعى مجلس حماية وتحسين البيئة يرتبط

بالوزارة ويمثله رئيس المجلس او من يخوله، وبالاضافة الى المجلس الاتحادي لحماية وتحسين البيئة يتم انشاء مجلس لحماية وتحسين البيئة في كل محافظة ويترأسه المحافظ ويرتبط بالمجلس الاتحادي للبيئة، وتقدم مجالس البيئة في المحافظات تقرير نصف سنوي عن انشطتها وعن العقبات التي تحول دون حماية البيئة، تم تحديد مهام وتشكيلات مجالس البيئة في المحافظات وفق التعليمات الصادرة من قبل وزير البيئة بصفته رئيس المجلس الاتحادي للبيئة وعلى حسب ذلك يجب ان تجتمع مجالس البيئة في كل المحافظات مرة واحدة على الاقل كل شهرين ويقدم توصيات على اساس ذلك وبحسب التعليمات الصادرة عن وزير البيئة الاتحادية رقم (1) لسنة 2012 الذي منحت من خلالها العديد من المهام المتعلقة بالبيئة[7].

- *الاستنتاج* :

ان المجلس تشكل بموجب قانون حماية وتحسين البيئة لعام 2009 الذي حدد مهامة وعضويته، فلابد من اعادة النظر في تلك المهام والعضوية وضرورة تشكيل المجالس على ارض الواقع والتعاون فيما بين المجالس، بصورة اكثر جدية لاجل العمل على صياغة ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والعمل على تقديم التوصيات الفاعلة الى مجلس الوزراء، ومن الضروري كذلك اعادة النظر الى الهيكليات الحالية داخل الوزارة والوحدات البيئية في الوزارة ذات العلاقة في المركز والمحافظات و الوزارة وذلك للعمل على موائمتها مع متطلبات الاستراتيجية والوصول الى مؤسسات فاعلة[8]

المحور الثاني : الرقابة البيئية والتنظيم المالي :

اولاً : الرقابة البيئية

الزم القانون النشاطات المؤثرة على البيئة الرقابة البيئية ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع المسؤولية على عدة جهات ولم

[7] تشكيلات ومهام المؤسسات البيئية في العراق ، الحاجة الى ايجاد تعاون مؤسساتي دائم في ظل النظام الاتحادي في العراق ،محمد رياض الموصلي طالب جامعة دكتوراه في جامعة خنت

[8] http://www.natureiraq.org/uploads/9/2/7/0/9270858/ nat_envt_sap.pdf

يقتصر الامر على الوزارة وانما الزم المشرع واجبات على جميع الهيئات والتجمعات التي تمارس نشاطات قد تضر بالبيئة، كما الزم المشرع في قانون حماية وتحسين البيئة الجهة المسؤولة عن هذه النشاطات التعاون الكامل وتقديم التسهيلات اللازمة لفرق رقابة البيئة لاجل القيام بواجباتها بما في ذلك دخول مواقع العمل، واوجب على صاحب النشاط او المشروع او المسؤول عن المنشأة الخاضعة للرقابة البيئية على تسجيل تأثيرات النشاط على البيئة بحسب التعليمات الصادرة عن الوزير يبين فيها نموذج العمل والبيانات الواجب تدوينها وتكون هذه البيانات والسجل خاضعة لتفتيش ومتابعة الرقابة البيئية[9] .

- **المراقب البيئي**

استحدثت هذه الوظيفة بحسب قانون حماية وتحسين البيئة حيث يسمى الوزير المراقب البيئي من موظفي الوزارة، وضرورة توظيفهم لتنفيذ احكام هذا القانون للرقابة على جميع الانشطة المؤثرة على البيئة ومنح هذا القانون المراقب البيئي صفة احد اعضاء الضبط القضائي ويعاونه في تأدية واجبه اعضاء من الشرطة البيئية، والاهمية الدور الذي يلعبة المراقب البيئي من خلال الصلاحيات الممنوحة له قانونياً والتي تحتاج الى تمييزها عن الضبط الاداري الذي تعمل بموجبة الوزارة، ويقع على عاتق المراقب البيئي العديد من المهام والمسؤوليات التي تتطلب منها الوصول الى الغاية المنشودة التي سنتها القوانين والتشريعات البيئية، وهي ضبط الجرائم البيئية والتوصل الى مرتكبيها وتقديمهم للقضاء لينالو الجزاء الرادع نتيجة ما اقترفوه في حق البيئة[10] .

وقد استنتجنا

1- ان الرقابة البيئية تعتبر اجراء ضرورياً في حالة البيئة العراقية لكونها تمثل اهم مرتكز في عملية الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها.

---

[9] /iq/media/lectures.uomustansiriyah.edu

[10] /iq/media/lectures.uomustansiriyah.edu// مصدر سابق

2- غياب ملف الرقابة البيئية على الاداء البيئي عن صناع القرار على الرغم من ارتباطة بالتنمية والتنمية المستدامة.
٣- ضرورة اشراك المواطنين المهتمين بقضية البيئة بالعمل الرقابي.

ثانياً: صندوق حماية وتحسين البيئة

تم انشاء صندوق حماية البيئة بحسب القانون رقم (3) لسنة 1997 والمعدل عليه بالقانون رقم (27) لسنة 2009الذي انشاء بموجب المادة (26) منه صندوق حماية البيئة الذي اضيف له

الشخصية الاعتبارية التي بدورها منحته مزيد من الصلاحيات والامكانيات لاجل تفعيل دوره في حماية البيئة والحد من التلوث بكافة مؤثراته ويهدف الصندوق الى تشجيع الاستثمار في المجالات البيئية من خلال توفير الدعم المالي للمشروعات ذات المردود الجيد على البيئة، ويكون الانفاق من الصندوق بحسب تعليمات يصدرها وزير البيئة مع وزير المالية وفي مجالات محدودة يفرضها القانون الخاص بحماية وتحسين البيئة [11].

ومن هذا المنطلق نتساءل عن مفهوم السياسات البيئية واهدافها والاليات المتعامل بها بوجه الخصوص صندوق حماية وتحسين البيئة ؟ الذي يعد الذراع التنفيذي لتمويل الخطط الاستراتيجية لوزارة البيئة بهدف تحقيق مشاريع حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال شراكات فاعلة مع الجمعيات والقطاعين الخاص والعام ومع الجهات الدولية والاقليمية ذات العلاقة، كما يلعب صندوق حماية البيئة دوراً كبير في جذب التمويل المناخي الاخضر للمشاريع الوطنية التي تنعكس بأثار ايجابية على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني[12] .

ثالثاً: الضريبة البيئية

تعد الضرائب البيئية من اهم الادوات التي يمكن استخدامها في مجال الحد من مشكلة التلوث البيئي وبالخصوص التلوث النفطي كون العراق بلد نفطي واغلب التلوث يكون من عمليات استخراج وصناعة النفط، وهذا ما انتجته التجارب في دول العالم المتقدمة في

[11] وزارة البيئة المصرية/جهاز شؤون البيئة /www.eeaa.gov.eg/ar-eg/8%AF%D8%B9%D9%85.aspx

[12] المصدر السابق نفسه

مجال حماية البيئة من التلوث الا ان المشكلة تتمثل بالارتفاع المتزايد في حجم الملوثات البيئية الناتجة عن انشطة شركات النفط الاجنبية المتعاقدة مع الحكومة العراقية والعاملة في محافظات العراق النفطية حيث اظهرت التقارير والبحوث الصادرة عن جهات حكومية وعن وزارة البيئة (ازدياد في نسب الملوثات الناجمة عن صناعة النفط في محافظة البصرة بشكل مستمر ومتصاعد وتجاوزها لمحددات العالمية والمحلية)[13]

لذا يجب العمل بصورة جدية على تطبيق الضريبة البيئية كأداة اقتصادية فعالة للحد من التلوث الناتج عن انشطة شركات النفط كما يجب الاسراع في سن قانون الضريبة البيئية لاجل معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال اظهار واقع الحال الخطير لمحافظة البصرة والمحافظات النفطية الاخرى في العراق وما تعانيه تلك المحافظات من نتائج خطيرة بسبب استمرار اهمال شركات النفط الاجنبية للجوانب البيئية في المدن النفطية نتيجة تهاونها وعدم التزامها بالمحددات البيئية المحلية والعالمية ولغرض تحقيق هذا الهدف يجب الاخذ بالفرضية التالية (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي) [14]

الاستنتاج :

1- يساعد فرض الضرائب البيئية على انشطة الشركات النفطية في الحد من ظاهرة التلوث .
2- الزام الشركات النفطية على تبني مشاريع تهدف الى المحافظة على البيئة .
3- ان للعائدات من الضرائب دور كبير في دعم صندوق حماية البيئة .

المحور الثالث : الشرطة البيئية ووجوب تفعيل دورها

اولاً : تأسيس الشرطة البيئية

تأسست الشرطة البيئية بموجب المادة (25) من قانون رقم (279)لسنة 2009 ومنحت نفس المادة لوزير الداخلية لغرض

[13] مجلة دراسات محاسبية ومالية/ المجلد الثالث عشر/ العدد(٤٤)/ الفصل الثالث/ ٢٠١٨م
https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=156588

[14] مجلة دراسات محاسبية ومالية / مصدر سابق

تحديد وهيكلة مهام القسم وذلك عن طريق تعليمات تصدر بالتنسيق مع وزارة البيئة، وقد صدر النظام الداخلي للشرطة البيئية رقم (1) 2015 من قبل وزير الداخلية ويحتوي النظام الداخلي على ستة مواد بينت من خلالها الجهة الرسمية التي يرتبط بها قسم الشرطة البيئية حيث يرتبط قسم الشرطة البيئية فنياً بوزارة البيئة وادارياً بمديرية الدفاع المدني العامة التابعة لوزارة الداخلية[15] .

ثانياً : اقسام الشرطة البيئية

- الادارية والمالية .
- التحاليل البيئية ومكافحة التلوث البيئي .
- التخطيط والمتابعة .
- القانونية والجنائية .

ثالثاً : مهام الشرطة البيئية

وتكون مهام شرطة البيئة بحسب المادة (3) من النظام الداخلي رقم (1) لسنة 2015:

- تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية والقرارات الادارية الصادرة من وزارة البيئة والجهات التي لها علاقة بتطبيق القوانين والانظمة والتعليمات البيئية .
- تأمين الحماية للازمة للمواد الطبيعية والمحميات ومنع التجاوز عليها .
- توفير الفرق اللازمة لفرق الرقابة البيئية .
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل وحلقات تققيم الاثر البيئي التي تنظمها وزارة البيئة والجهات المكلفة بحماية البيئة .
- تلقي الشكاوى والاخبارات .
- ممارسة سلطات الضبط القضائي الممنوحة قانونياً لضباط ومفوضي الشرطة فيما يتعلق بالجرائم البيئية .
- الاشراف على فرق التدخل والمعالجة التابعة لمركز الدفاع المدني .
- المساهمة في الكشف عن ملوثات البيئة .

[15] مشروع تنظيف دجلة، الورشة الثالثة، بتاريخ 15 حزيران 2020محاضرة مهام قسم الشرطة البيئية في العراق للدكتور محمد رياض الموصلي .

- نشر الوعي البيئي لدى الموطنين وتعريفهم بمهام القسم .
- الاشراف على تداول المواد الكيمياوية ذات الاستخدام المزدوج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة[16].

وقد عمل فريق العمل في كادر معهد نيسان مكالمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك عمل زيارة ميدانية الى مقر الشرطة البيئية في محافظة البصرة وقد استنتجنا من خلال الزيارة:

1- ان هنالك ضرورة ملحة لاجل زيادة عدد موظفي الشرطة البيئية حيث ان عددهم قليل قياساً بالمهام الكبيرة الموكلة لهم.
2- ضرورة تنظيم دورات تدريبية لهم لاجل تطويرهم وزيادة مهاراتهم .
3- عدم وجود مباني مخصصه لهم .
4- الاجهزة التي يستخدمونها قديمة وهنالك قلة واضحة في تجهيزاتهم .
5- كثير من الناس لا يعلمون بوجود هكذا قسم من الشرطة .
6- هنالك حاجة تفعيل وتعريف المواطنين بارقام للشرطة البيئية لاجل استقبال الشكاوي .

- الحلول التي يعرضها معهد نيسان لاجل تفعيل دور الشرطة البيئية :-

1- فتح فروع للشرطة البيئية في الاقضية والنواحي وذلك لاهمية دورهم في المجتمع .
2- ضرورة تخصيص بنايات مستقلة لهم .
3- زيادة في اعداد موظفي الشرطة البيئية بالأخص من ذوي الاختصاصات البيئية .
4- اجراء تعديلات على النظام الداخلي لقسم شرطة البيئة .
5- زيادة صلاحيات الشرطة البيئية مع زيادة اليات المستخدمة.
6- تثقيف المجتمع بوجود الشرطة البيئية وفي اماكن تواجدهم.

[16] قاعدة التشريعات العراقية/ وزارة الداخلية/ النظام الداخلي للشرطة البيئية/ رقم (1) لسنة 2015م

http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=32302

7- ضـــرورة انشـــاء تعـــاون مســـتمر مـــع قســـم الشـــرطة البيئيـــة التابعـــة للحكومـــة الاتحاديـــة وشـــرطة اقلـــيم كردســـتان لغـــرض زيادة فعاليتهم في القضاء على الجرائم البيئية[17]

المحور الرابع : التجربة الالمانية في حماية بيئتها .

اولاً : مقدمة عن التجربة الالمانية

[17] مشروع تنظيف دجلة، الورشة الثالثة/محمد الموصلي/ مصدر سابق

تقع المانيا في موقع استراتيجي مهم ولهذا تعتبر من اهم الدول الصناعية في الاتحاد الاوربي وهذا ما ساهم في تعدد المشكلات البيئية وتعقدها فيها لهذا تبنت سياسة استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة قائمة على اساس تحسين الاداء الاقتصادي والاجتماعي مع المحافظة على البيئة ومن هذا المنطلق خصص هذا المحور للتعرف على مضمون استراتيجية الاستدامة الألمانية مرتكزاتها ونتائجها، وتهدف التنمية المستدامة في المانيا على اربعة معايير هي :

- العدالة بين الاجيال: حيث تلزم هذه السياسة كل جيل بأداء واجبات مع اتخاذ الاجراءات الوقائية للاجيال القادمة ويكون ذلك من خلال ترشيد استخدام موارد الطبيعية، حماية المناخ، الاعتماد على الطاقات المتجدده، الحفاظ على التنوع البايلوجي وتكريس مبدأ العدالة بين الاجيال[18].
- جودة الحياة : وهدف هذا الاستراتيجية هو تحسين جودة الحياة .
- التماسك الاجتماعي: من خلال تحسين فرص العمل مع تحسين امكانيات التوافق بين الاسرة والعمل .
- المسؤولية الدولية : وتشتمل على جانبين التعاون الانمائي وفتح الاسواق لتحسين الفرص التجارية للدول النامية .

ثانياً: اجراءات التنفيذ والنتائج المحققة

وقد اتخذت الحكومة الالمانية عدة اجراءات لتنفيذ استراتيجيتها وذلك من خلال التنفيذ الفعلي لخطط الطاقة المتجددة ويكون ذلك بعدة وسائل منها توفير القروض القليلة الفائدة واعتماد خطة منهجية

[18] الانتاج الانظف كآلية لدعم نظم الادارة البيئية وتحسين جودة الحياة/ http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/7663/f12.pdf?sequence=1&isAllowed

لتأمين الطاقة يطلق عليها الورقة الخضراء، ومن خلال الاهتمام بمراكز البحوث وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتفعيل الضريبة البيئية لدعم قطاع الطاقة المتجددة وحل مشاكل البيئة، وكذلك من خلال الاهتمام الكبير بالصناعة المحلية التي ترتكز على التكنولوجيا النظيفة [19].

وكان من اهم النتائج المحققة في استراتيجية المانيا هي

اصبحت المانيا من الدول الرائدة في مجال حماية البيئة واستخدام الطاقة المتجددة، وكذلك توفير فرص استثمارية صديقة للبيئة للشركات الوطنية والاجنبية وهذا ما اثر بدوره على الاقتصاد الالماني حيث اصبح الاقتصاد الاول اوربياً والاقتصاد الرابع عالمياً، ساهمت مشاريع الطاقة المتجددة في توفير احتياجات السكان خاصة في المناطق النائية والبعيدة من الطاقة الكهربائية وبتكلفة اقل مما ساهم في تحسين نوعية الحياة وفك عزلتها [20].

ثالثاً: المقارنة بين البيئة الالمانية والبيئة العراقية

وبعد استعراض السياسة البيئية المتبعة هل يجوز المقارنة بين النموذج الالماني والحالة البيئية في العراق ؟

فعند مقارتنا بين بيئتنا وبيئة المانيا لابد من الاخذ بعين الاعتبار الاختلافات الكبيرة في المساحات والسمات الاقتصادية والمعطيات المادية مثل المناخ وكميات المياه لكن على الرغم من وجود الاختلافات فيمكننا التعلم والاستفادة من التجربة الامانية وبخاصة

[19] الانتاج الانظف كآلية لدعم نظم الادارة البيئية وتحسين جودة الحياة/ مصدر سابق
[20] المصدر السابق نفسه

فيما يتعلق بتشريع القوانين التي تهدف في المحافظة على البيئة مثل قوانين تدوير النفايات والتغليف والاطارات المطاطية وعبوات المشروبات والنفايات الالكترونية وفرض رسوم على الاكياس البلاستيكية وايضاً اقامة منشآت لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية ومن النفايات بدلاً من ارسال نفاياتنا الى مكبات الطمر .

ملاحظات ختامية

رغم عن صعوبة التوصل الى استنتاج دقيق بناءاً على ما تقدم الا انه من المهم التأكيد على بعض القضايا المهمة، اولاً كون ان العراق دولة اتحادية وان السياسة البيئية بحسب دستور العراق لعام 2005 تقع ضمن الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتمية في اقليم هذا ما يجعل كل مستويات الحكم في العراق مسؤولة عن حماية البيئة، ثانياً على اعتبار ان دستور العراق يلزم كل المؤسسات على التعاون لتنفيذ الاختصاصات المشتركة، فان القوانين الحالية لاتنشئ تعاوناً موسساتي بين الوزارة الاتحادية للبيئة وهيئة حماية وتحسين البيئة في اقليم كوردستان، ثالثاً لايوجد تشريع قانوني خاص لحماية الاهوار ، رابعاً في حالة موافقة مجلس النواب على قرار دمج وزارتي الصحة مع وزارة البيئة فيلزم ذلك تشريع قانون مستقل لكل وزارة، خامساً ضرورة دعم قوات الشرطة البيئية من الناحيتين الفنية والمالية كون ان التحقق في الجرائم البيئية يقع على عاتقها، ضرورة اجراء تعديلات على التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها العراق [21].

التوصيات

[21] بحث حول تشكيلات ومهام المؤسسات الرسمية في العراق، الدكتور محمد رياض الموصلي/ مصدر سابق

١- ضرورة اعادة النظر في صياغة تعريف التلوث بأن يشار فيه الى حالة احتمال تحقق الضرر اضافة الى حالة تحققه فعلاً .

٢- ضرورة تشريع قانون الغرامة اليومية والنص عليها لاثرها الايجابي وتحقيقها للرادع كما انها اكثر عدلاً لاصحاب الدخول المحدودة.

3- نقترح تعديل المادة (35) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (7) لسنة 2009 وذلك من خلال توسيع عقوبة السجن لتشمل جرائم تلويث اخرى وتشديدها في حالة العودة الى ارتكاب الفعل نفسه من جديد.

4- وجوب التفريق بين العقوبة على مرتكب الجرائم البيئية فهنالك جرائم لاتحدث ضرر كبير وهنالك جرائم تحدث نتائج خطيرة.

5- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحسين بيئتها والتي استطاعت تحقيق توازن بيئي وخلق روح تنافسية بين الافراد للمحافظة على البيئة.

6- ضرورة تسليح المواطن بالمعرفة بحقوقة البيئية وفقاً لقانون حماية وتحسين البيئة كونه سيكون شريكاً فعالاً في تطبيق القانون على ارض الواقع.

7- قبل منح اي ترخيص يجب العمل على المعايير الامنة التي تضمن عدم الاضرار بالبيئة .

8- اعادة هيكلة وزارة البيئة ومهامها الادارية من خلال فصل وزارة البيئة عن وزارة الصحة .

9- العمل على تشكيل هيئة مستقلة تأخذ على عاتقها الملف البيئي والعمل عليه بصورة جدية وسريعة .

10- ضرورة ادخال التربية البيئية ضمن المناهج التعليمية لكافة المراحل مع نشر الوعي البيئي بين المواطنين.

11- ضرورة تفعيل ودعم واجبات الشرطة البيئية .